

الصحف الناطقة باللغات الأجنبية في مصر تعاني تراجع المحتوى وضعف التأثير

اعتماد الإصدارات الأجنبية على ترجمة المنشورات العربية أورثها نفس المشكلات



استنساخ المحتوى

ولجات بعض السفارات والقنصليات الأجنبية والشركات العالمية العاملة في مصر مؤخرا، إلى التعاقد مع شركات إعلامية جديدة متخصصة في تقديم نشرات يومية تفصيلية تمثل إطلالة على كل ما يحدث بمختلف اللغات المطلوبة.

وأكد حسين عبدربه رئيس تحرير صحيفة "البورصة"، وهي الجريدة المالكة لـ"ديلي نيوز إيجيبت"، أن هناك خروجا واضحا في السوق المصري من الصحف الورقية بشكل عام، اتسع بعد ظهور وباء كوفيد - 19، ولا شك أن تأثرت بكل ذلك.

ورغم وجود موقع إلكتروني للصحيفة، من الصعب انتقال قراء النسخة الورقية إلى الموقع، لأنهم في الغالب من كبار السن، اعتادوا على الصحف في أيديهم، ولا يفضلون القراءة عبر الوسائط التكنولوجية. وثمة قدر من الرقابة الذاتية، والشائع عبر الوسط الصحفي، ويؤدي في العموم إلى ضعف المحتوى، وتجاهل قضايا قد يراها البعض مثيرة للمشكلات، والاكتفاء بصحافة البيانات الأمانة سياسيا.

وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي نافذة الأجنبي لمعرفة ما يجري في مصر، فهناك عدد كبير من المصريين يكتبون ويعبرون عن آرائهم بلغات أجنبية، ما أوجد لهم حضورا إنخبويا واسعا.

على باقي الإصدارات العربية أولى بالرعاية.

وأشار عطية لـ"العرب" إلى أن "جهل بعض الأشخاص في مجالس الإدارات بطبيعة الدور الحيوي الذي تقوم به الصحف القومية غير العربية أدى إلى قيامهم في بعض الأحيان بتعيين صحافيين لا يعرفون اللغات الأجنبية في أماكن قيادية بتلك الصحف".

يضاف إلى ذلك أن الإصدارات الأجنبية تعتمد في ما تقدمه من مواد صحافية على المنشور في الإصدارات العربية، لأنه من المعتاد أن تقوم بترجمته وإعادة نشره مرة أخرى، ما يعني أن ضعف مستوى موضوعات الصحافة العربية يعني بالضرورة ضعفا موازيا في الصحافة الناطقة باللغات الأجنبية.

وتعاني الصحف الخاصة الناطقة بلغات أجنبية من مشكلة تراجع الجمهور نتيجة جملة أسباب، مثل تدهور السياحة خلال السنوات الأخيرة، وتراجع أعداد الجاليات الأجنبية تجنبا لحالة عدم الاستقرار التي سادت البلاد عقب احتجاجات يناير 2011.

وانخفاض الإعلانات المنشورة في الصحف الناطقة بغير العربية في العدد والقيمة، ما انعكس بصورة مباشرة على العوائد المالية لتلك الصحف، وأعاق مشروعات التطوير.

منصات جيدة للصحف الصادرة عن مؤسسات حكومية.

وقال محمد صلاح عطية رئيس تحرير "إيجيبتيان غازيت" السابق، لـ"العرب"، إن "تدهور الأوضاع المالية في المؤسسات الحكومية غل أيدي القائمين على الصحف الناطقة باللغات الأجنبية عن تجديد الدماء والاستعانة بخبرات صحافية على درجة جيدة من الكفاءة والوعي، ما أدى إلى تراجعها".

وأوضح أن "الرواتب الهزيلة المنوطة للصحافيين العاملين في تلك الصحف تدفعهم في الغالب إلى الحصول على إجازات بدون راتب، والعمل في أي من المؤسسات ووكالات الأنباء الأجنبية التي قد تحتاج إلى مراسلين لها في القاهرة، أو حتى للعمل في مجال الترجمة الأعلى دخلا".

كما أن اللوائح والقواعد الإجرائية المعمول بها تجعل رئيس تحرير أي مؤسسة حكومية غير قادر على مكافأة صحافي متميز لديه بأكثر من مئتي أو ثلاثمئة جنيه على الأكثر (من سبعة إلى خمسة عشر دولارا) وهو ما يساهم في ترسيخ مبدأ عدم الجدوى في الاجتهاد لدى الكثير من المحررين. وفي بعض الأحيان، كانت مجالس إدارات المؤسسات القومية تنظر إلى الإصدارات الأجنبية لديها بنظرة استخفاف، وترى أن دورها هامشي، وتعتبر الإنفاق

شهدت السنوات الأخيرة تراجعا واضحا للصحف المصرية الناطقة بالإنجليزية والفرنسية في المضمون وفي الاهتمام بها من قبل الجهات المشرفة على قطاع الصحافة في مصر، ما دفع بعض الأصوات إلى المطالبة بإغلاقها أو الاكتفاء بتحويلها إلى مواقع إلكترونية، لفائدة الصحف الناطقة بالعربية.

منذ عقود طويلة خلال فترة الاستعمار البريطاني، وكثافة الجاليات الأجنبية في البلاد.

وشهدت طفرة جديدة في التسعينات من القرن الماضي مصحوبة بزخم لافت عكس أهميتها، واستطاعت أن تكتسب أهمية، لأنها اتبعت أسلوبا مهنيا دقيقا، واستعانت بجانب في الكتابة والتحرير والتبويب، وكانت بعيدة عن بيروقراطية الصحف الناطقة بالعربية.

وخلال السنوات الماضية، عرفت هذه الصحف تراجعا لافتا في المضمون، وتوقفت الإعلانات وهبطت معدلات التوزيع إلى مستوى منخفض، ما دفع بعض الأصوات داخل المؤسسات القومية إلى المطالبة بإغلاق الصحف غير الناطقة بالعربية، أو تحويلها إلى ملاحق أسبوعية، أو الاكتفاء بتحويلها إلى مواقع إلكترونية.

وهناك نوعان من الصحف الناطقة باللغات الأجنبية في مصر، الأول يضم الصحف الحكومية التابعة للمؤسسات القومية، مثل جريدة "إيجيبتيان غازيت"، باللغة الإنجليزية، و"لو بروغريه" باللغة الفرنسية، الصادرتين عن مؤسسة دار التحرير للنشر، وكلاهما جريدتان يومية، وصحيفة "الأهرام ويكلي" الإنجليزية، و"الأهرام إيدو" الفرنسية، وتصدران عن مؤسسة الأهرام.

أما النوع الثاني فيشمل صحفا مستقلة مثل صحيفة "ديلي نيوز إيجيبت"، و"ميدل إيست أوبزرفر"، وتصدران باللغة الإنجليزية فقط.

ولم تستغل تلك الصحف بطريقة مثلى خطوط الاتصال والحوار مع الدول والمجتمعات الأوروبية نتيجة ضعف التأثير، ما جعلها عرضة للانتقادات مرارا. وحملت المشكلات الضخمة التي تعاني منها المؤسسات الصحافية بشكل عام، تأثيرات واضحة على الصحف الناطقة باللغات الأجنبية، وساهمت في خفض الإنفاق على عمليات التطوير والتحديث المقترضة، وقللت من الاستعانة بوكوابر جيدة على درجة من الكفاءة، فضلا عن إهمال الصحافة الإلكترونية وعدم إنشاء

مصطفى عبيد
كاتب مصري

القاهرة - تواجه الصحف الناطقة باللغات الأجنبية في مصر، مصيرا مشابها للصحف الناطقة بالعربية المتعثرة والمهددة بجملة من الأزمات المادية، فقد طالها التراجع والانزواء، ولم تعد جاذبة للقراء والمتابعين لها، وراقيا وإلكترونيا، ويهددها التوقف عن الصدور. ويبدو الحديث في الأوساط الصحافية في مصر حول اتجاه بشأن الاستغناء عن هذه الصحف توفيرا للنفقات، بعد أن كانت خارج نطاق تأثير الصحافة التقليدية، بسبب اتساع الحدود المسموح بها من النقد لديها، نظرا لاختلاف جمهورها، وتحررها نسبيا من قيود النشر المعمول بها في مقياساتها العربية.

وعلى مدى سنوات طويلة، كان تباين الجمهور بين الصحف الناطقة بالعربية والأخرى الناطقة باللغات الأجنبية له أثر في طبيعة اختلاف مستوى الأداء، لأن الأخيرة كانت تحاول التميز والتوافق مع مستوى الصحافة الأجنبية.

محمد صلاح عطية:

الرواتب الهزيلة للصحافيين تدفعهم إلى العمل مع وكالات الأنباء الدولية أو في مجال الترجمة

وإذا كان جمهور الصحف العربية يتسع ليشمل العامة باختلاف طبقاتهم ومهنتهم، إلا أن جمهور الصحف الناطقة بالإنجليزية والفرنسية في الغالب يضم شريحة كبيرة من أبناء الجاليات الأجنبية القيمة في مصر والشركات السياحية، والسفارات، والقنصليات، ومراكز الأبحاث والدراسات، فضلا عن أطباء من المجتمع المصري نفسه اعتادت القراءة باللغات الأجنبية. وعرفت الصحافة الناطقة بغير العربية طريقتها للزدهار في مصر

فرانس برس تطالب بفتح تحقيق حول اعتداء الشرطة على مصور سوري

باريس - طلبت وكالة فرانس برس من الشرطة الفرنسية فتح تحقيق بعد إصابة مصور سوري متعاون معها بجروح خلال تغطيته لتظاهرة احتجاجا على قانون "الامن الشامل" الفرنسي وعتف الشرطة في باريس.

وكان أمير الحلبي (24 عاما) يغطي التظاهرة في ساحة الباستيل بصفته صحافيا مستقلا، عندما تدخلت الشرطة بالهراوات لتفريق مجموعة من الصحافيين كانوا في زاوية قرب جدار. وقال الامين العام لـ"مراسلون بلا حدود" كريستوف دولوار في تغريدة على تويتر إن الحلبي "أصيب بجروح في وجهه بضربة هراوة"، وأرقق تغريدته بصورة للحلبي، وهو في المستشفى بسبب ما تعرض له من ضرب بالهراوات، من قبل الشرطة.

مع أمير الحلبي. هذا العنف البوليسي غير مقبول. ولفت إلى أنه لا ينبغي أن يتعرض حلبي للعنف والتهديد بل يجب حمايته في فرنسا، حيث أتى مع عدد قليل من الصحافيين السوريين كلاجئين. وانتقل الحلبي إلى فرنسا قبل حوالي ثلاث سنوات، وهو حائز على العديد من الجوائز الدولية، بما في ذلك جائزة المرتبة الثانية لـ"سبوت نيوز" لصور

يتمارس حقه المشروع كمصور صحفي يغطي التظاهرات في شوارع باريس، وكان مع مجموعة من الزملاء الذين يمكن التعرف عليهم بشكل واضح على أنهم صحافيون".

وتابع "طالب الشرطة بالتحقيق في هذا الحادث الخطير والتثبت من السماح لجميع الصحافيين بالقيام بعملهم دون خوف ولا قيود". كما عبرت هيئة تحرير مجلة "بولكا ماغازين" التي يتعاون معها المصور أيضا، الأحد عن "تنذيرها الشديد

إثر الاعتداء الذي وقع ضحيته بايدي الشرطة". وقال مدير المنشورات الآن جينيستار في بيان إن "ضربة الهراوة العنيفة التي جرحته في وجهه كانت تتعمد استهداف مصور صحفي يمارس مهنته بحرية". واجتاحت عموم فرنسا، مساء السبت، احتجاجات واسعة تحت عنوان "سيارات الحرية" لرفض مشروع قانون "الامن الشامل"، الذي حصل على الضوء الأخضر من البرلمان الفرنسي وتنص إحدى مواد على عقوبة السجن سنة ودفن غرامة قدرها 45 ألف يورو في حال بث صور لعناصر من الشرطة والدرك بدافع "سوء النية".

وترى التنسيقية الداعية إلى التجمعات أن "مشروع القانون هذا يهدف إلى النيل من حرية الصحافة وحرية الإعلام والاستعلام وحرية التعبير، أي باختصار الحريات العامة الأساسية". وأفادت المصورة الصحافية الفرنسية غابرييل سيزار، بأن الشرطة أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع في المنطقة التي توجد فيها الصحافيون والمتظاهرون، وفق ما نقلته عنها وسائل إعلام محلية. وأضافت "الحلبي كان المصور الوحيد الذي لم يكن يرتدي شارة صحافية، فقدته فجأة، ثم وجدته محاطا بالناس، ووجهه مغطى بالدماء والضدمات".

حكم قضائي كويتي يمنح الصحافة مجال حرية أوسع

الكويت - قضت محكمة كويتية بعدم إدانة الصحف في حال نشرها أخبارا حقيقية، حتى إن ذكرت أسماء المسؤولين المعنيين بالأمر وغيرهم. ووصفت وسائل إعلام محلية الحكم القضائي الجديد، بأنه يصب في خانة الانتصار للحريات عموما، وحرية الصحافة على وجه الخصوص.

وأصدرت محكمة الجنابات الكويتية قرارا ببراءة رئيس تحرير إحدى الصحف من تهمة نشر اسم مهندس، كان قد طالب أحد النواب بمحاسبته من خلال سؤال برلماني. وأكدت الجنابات أن الصحف لا تحاسب ولا تُدان في حال نشر أخبار رسمية، حتى لو نشرت أسماء أشخاص فيها، فهي لم تنته أحدا وإنما كانت ناقله للحقائق، فيما اعتبر محامون وقانونيون هذا الحكم بمثابة انتصار جديد لحرية التعبير، بحسب ما ذكرت صحيفة القبس الكويتية. ونقلت الصحيفة على لسان محاميين وقانونيين أن الحكم يوضح أن نشر الأسماء في الأخبار الصحافية لا يعد تشويها للسمعة، وإن نقل الأخبار الموجودة بالأدلة ليس فيه تقص، بل نقل للحقيقة، وهو الدور المنوط بوسائل الإعلام القيام به، خصوصا في تلك القضايا التي تشغل الرأي العام.

وتستند السلطات الكويتية إلى عدة قوانين كقانون العقوبات، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الجرائم الإلكترونية وإسداء استخدام الاتصالات الهاتفية، وقانون التجمعات العامة، وقانون الوحدة الوطنية للاحقة ناشطين ومدونين على مواقع التواصل. ولا تزال الدعاوى القضائية المتعلقة بقضايا التعبير مستمرة في المحاكم الكويتية، بحسب ما ذكرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها، ودعت إلى مزيد من التعديل للقوانين والتي بعضها تعتبر مبهمه لا توفر الحماية الكافية للتعبير.

المخاطر تلاحق الصحافيين في كل مكان